

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (1043-2021-VJ) |

الصادر في الدعوى رقم (29652-2020-V) |

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة

المفاتيح:

المورد الخارجي - المستفيد النهائي - قبول موضوعي - توريد عقاري.

الملخص:

مطالبة المدعية للمدعى عليه بدفع قيمة ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن بيع عقار- أسس المدعي اعتراضه على أنه ملتزم بعقد المبيعة- أجاب المدعى عليه (البنك) بأنه حيث لم يُبرز للبنك فاتورة ضريبية قبل إتمام التوريد العقاري فيكون المدعي مفرطاً ومخالفاً للالتزامات النظامية الملقة على عاتقه - ثبت للدائرة أنه لم يتم تحصيل الضريبة من المدعى عليه، وتوصلت لصحة ما يطلب به المدعي. مؤدى ذلك: قبول دعوى المدعي وإلزام المدعى بدفع ضريبة التوريد العقاري - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (١/٥)، (١/٤٠) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادرة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم م/٥١ وتاريخ ١٤٣٨/٠٥/٠٣هـ.
- المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

في يوم الخميس بتاريخ ٢٠٢١/٠٦/١٧م، اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ، والمُشكلة بموجب

الأمر الملكي رقم (٦٥٤٧٤) وتاريخ ١٢/٢٣/١٤٣٩هـ، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بالرقم المشار إليه أعلاه وتاريخ ٢٠/١١/٢٥م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن ... هوية وطنية رقم (...)، أصالة عن نفسه، تقدم بلائحة دعوى تضمنت مطالبته بإلزام المدعى عليه البنك ... سجل تجاري رقم (...)، بدفع مبلغ وقدره (٣٥,٣٠٠) ريال، قيمة ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن بيع عقار.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعى عليه، أجابت بالآتي: «أولاً: قام المدعي ... بتقديم دعوى إلى الأمانة العامة للجان الضريبية ضد البنك ... الوطني بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠، والتي تتلخص فيما يلي: «١- ... والذي يشار إليه بـ «المورد الخارجي». ٢- البنك ... والذي يشار إليه بـ «الممول» والمشتري الأول. ٣- ... والذي يشار إليه «الممول له». ٤- تبلغ قيمة العقار المباع ٧٠٦,٠٠٠ ريال وضريبة القيمة المضافة بقيمة ٣٥,٣٠٠ ريال سعودي (وهو المبلغ محل الخلاف). ٥- قامت وزارة الإسكان برد ضريبة القيمة المضافة للبنك ... بموجب الأمر الملكي رقم (٨٦/أ) الصادر بتاريخ ١٩/٤/١٤٣٩هـ، والمتعلق ببيع المسكن الأول للمواطن السعودي. ثانياً: الدفوع الموضوعية: قام البنك ... بتمويل العقار بصيغة تمويل المرابحة الإسلامي والذي يمثل لنظام الشريعة ومعتمد من قبل البنك السعودي المركزي. ١- وصف تمويل المرابحة: حيث يقوم الممول له (المستفيد النهائي) بإبلاغ الممول (البنك) بأنه يرغب في الحصول على ملكية (كاملة) لأحد الأصول (في هذه الحالة الأصل المعني هو العقار) ويطلب المساعدة لتمويل عملية الشراء، ويقوم الممول له بتوصية الممول بشراء العقار من مورد خارجي (مالك العقار)، ويعد الممول له بأن يقوم بشراء الأصل من الممول ويطلب الممول رهن العقار لضمان رغبة الممول له بالحصول على العقار وقبول التزاماته، يحصل الممول على العقار من المورد الخارجي باسمه الخاص (بناء على طلب الممول له)، وعندها يصبح الممول مالكا فعليا للعقار، ويجب على المورد الخارجي إصدار فاتورة إلى الممول ويوجه باسم الممول، يدفع الممول للمورد الخارجي مقابل العقار الذي تم توريده، وبمجرد أن يصبح الممول مالكا للعقار يقوم الممول لاحقا بإبرام اتفاقية مع الممول له، والذي يقوم بموجبه بتوريد العقار للممول له بمقابل، ويسجل صك الملكية مباشرة باسم الممول له (المستفيد النهائي) من قبل المورد الخارجي ويتم رهن العقار للممول في نفس الصك، يتم دفع المقابل على أقساط على مدى فترة متفق عليها، وتشمل الرسوم التي يتقاضاها الممول سعر تكلفة العقار (المبلغ الأصلي) أو ربح متفق عليه أو الربح ورسوم أخرى ممكنة. ٢- المعاملة الضريبية لعمليات تمويل المرابحة: بما أن مالك العقار (المورد الخارجي) قام ببيع الوحدة إلى البنك ... (الممول) ونقل الملكية إليه، تقع في هذه الحالة مسؤولية فرض ضريبة القيمة المضافة واحتسابها على مالك العقار (البيع الأول). يعد نقل ملكية العقار من مالك العقار إلى البنك توريدا للسلع، ويخضع هذا التوريد لضريبة القيمة المضافة.

وحينها لم يقدّم مالك العقار بتزويد البنك بأية مستندات ضريبية بما يتوافق مع أحكام المادة ٥٣ اللائحة التنفيذية لضريبة المضافة. يعدّ أيضًا التوريد اللاحق للعقار (البيع الثاني) الذي يقوم به البنك للمستفيد النهائي توريدًا للسلع خاضعًا للضريبة. وبالتالي يعدّ البنك ملزمًا باحتساب ضريبة القيمة المضافة على توريد العقار بكامل المبلغ الأساسي المستحق على جميع الأقساط (متضمنًا المبلغ الأصلي وغيره من الخدمات الخاضعة للضريبة التي يتم تضمينها في الأقساط الدورية). أي أن البنك ملزم بإصدار فاتورة ضريبية صحيحة موجهة إلى المستفيد النهائي. يعفى مبلغ الربح المتضمن في الأقساط من ضريبة القيمة المضافة وفقًا للمادة ٢٩ من اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة. كما تشير إلى المادة ٤٠ من اتفاقية ضريبة القيمة المضافة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي نصت إلى الآتي: «يلتزم الخاضع للضريبة بسداد الضريبة المستحقة على توريدات السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة إلى الجهة الضريبية المختصة في الدولة العضو التي يقع فيها مكان التوريد. كل شخص يذكر مبلغ ضريبية على فاتورة يصدرها يصبح ملزمًا بسداد هذا المبلغ إلى الجهة الضريبية المختصة في الدولة العضو التي يقع فيها مكان التوريد». تؤكد المادة أن مالك العقار مسؤول عن احتساب ضريبة القيمة المضافة وسدادها للهيئة العامة للزكاة والدخل». وختتم ممثل المدعى عليه بطلب رد الدعوى.

كما تقدم المدعي بمذكرة رد على مذكرة المدعى عليها جاء فيها: «حيث أنه وكما أفاد المدعى عليه وكما هو معلوم أن عقد المراجعة يكون بين ثلاثة أطراف وهم في هذه الحالة صاحب العقار والمستفيد والممول، ويقوم الممول بشراء السلعة ونقل ملكيتها إليه بناءً على طلب المستفيد وهذه تعتبر عملية بيع أولى، ومن ثم بيعها على المستفيد مباشرة ورهنه باسم الممول المدعى عليه، وهذا يدل على أن العملية التي تمت هي عملية إقراض أي قرض تقليدي وليس مرابحة، لأن العقار لم يمتلكه البنك، بل قام البنك برهن العقار لضمان قده في تحصيل قيمة القرض. وحسب اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة المادة التاسعة والعشرون فإنه تعفى من ضريبة القيمة المضافة الخدمات المالية سواء كانت فوائد أو منتجات مالية إسلامية.. وحسب الدليل الإرشادي الخاص بقطاع الاستثمار العقاري والذي تم التوضيح فيه أنه لا يوجد أي التزامات على الممول بما يتعلق بإعفاء المسكن الأول إذا كان القرض تقليدي، أما إذا كان مرابحة أو إجارة فإنه يتم نقل ملكية الصك إلى الممول وتخضع عملية البيع لضريبة القيمة المضافة ثم يقوم الممول بتحصيل الضريبة من وزارة الأسكان بحد أقصى (٤٥,٥٠٠ ريال). وبما أن العقار قد انتقلت ملكيته من المدعي إلى المستفيد صاحب خطاب تحمل ضريبة القيمة المضافة فيعتبر أنه قد اشترى العقار من المدعي صاحب العقار وليس من البنك وصاحب العقار في هذه الحالة مسؤول عن تحصيل الضريبة وتوريدها للهيئة، لذا فإن لنا كامل الحق في استحقاق تحصيل الضريبة من وزارة الأسكان بناءً على خطاب التحمل». وختتم المدعي مذكرته بطلب إلزام المدعى عليه بدفع قيمة الضريبة.

وفي يوم الأربعاء بتاريخ ٢٦/٥/٢٠٢١م، افتتحت الجلسة ، للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي، للنظر في الدعوى المرفوعة ضد البنك ...، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر المدعي ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...). اصالةً عن نفسه، وحضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا للبنك ... بموجب وكالة رقم (...)، وبسؤال المدعي عن دعواه أجاب وفقًا لما جاء في اللائحة المقدمة للأمانة العامة للجان الضريبية والتمسك بما ورد فيها وبسؤال ممثل المدعى عليها عن رده أجاب بالتمسك بما جاء في مذكرة الرد، عليه قررت الدائرة تأجيل النظر في الدعوى ليوم الخميس الموافق ١٧/٦/٢٠٢١م.

وفي يوم الخميس بتاريخ ١٧/٦/٢٠٢١م، افتتحت الجلسة للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقدة عبر الاتصال المرئي، للنظر في الدعوى المرفوعة ضد البنك ...، وبالمناداة على أطراف الدعوى حضر المدعي ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) اصالةً عن نفسه، وحضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته وكيلًا للبنك ... بموجب وكالة رقم (...).، وافتتحت الجلسة بالنطق في القرار.



الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) بتاريخ ١٥/١/١٤٢٥هـ وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

من حيث الشكل؛ لما كان المدَّعي يهدف من دعواه إلى المطالبة بإلزام المدعي عليه بدفع مبلغ وقدره (٣٥,٣٠٠) ريال، قيمة ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن بيع عقار، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ٢١/٤/١٤٤١هـ، وحيث قُدمت الدعوى من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظامًا، مما يتعين معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً.

ومن حيث الموضوع فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وما قُدم فيها، تبين أن المدعي قام بتقديم الإقرار الضريبي لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، بموجب إشعار نموذج الإقرار الضريبي عن الضريبة للفترة الربع الثاني لعام ٢٠١٩م، دون تحصيل قيمة الضريبة من المدعى عليه، وحيث أنه لا يوجد وفق وقائع الدعوى أو بالأسانيد النظامية ما يسقط حق المدعي في المطالبة بالضريبة المسددة، بالإضافة إلى أن المدعي ملزم بسداد ضريبة القيمة المضافة المستحقة لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وفق النسبة المحددة على قيمة المبيع، وبذلك يتعين على المدعي

عليه دفعها للمدعي والذي بدوره يلتزم بتوريدها للهيئة، وبما أنه وفق شهادة التسجيل الخاصة بالمدعي يتضح أنّ تاريخ نفاذ تسجيله راجع خلال عام ٢٠١٨م، وبالتالي فإن الرجوع لتاريخ واقعة التوريد، ومطالبة المدعي للمدعي عليه بالضريبة يتفق مع أحكام المواد بالاتفاقية والنظام واللائحة، حيث أنه المدعي شخص خاضع للضريبة وقت إبرام البيع مع المدعي عليه، وحيث لم يقدم المدعي عليه ما يثبت نقل عبء سداد الضريبة من المشتري إلى مورد العقار، ولم يقدم المدعي عليه من الإثباتات أو الأسانيد النظامية ما يؤيد امتناعه عن سداد المستحقات الضريبية، وحيث نصت الفقرة (١) من المادة (٥) للاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج ... على أنه: «يقصد بتوريد السلع نقل ملكية هذه السلع أو حق التصرف بها كمالك.» كما نصت الفقرة (١) من المادة (٤٠) من ذات الاتفاقية على أنه «يلتزم الخاضع للضريبة بسداد الضريبة المستحقة على توريدات السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة إلى الجهة الضريبية المختصة في الدولة العضو التي يقع فيها مكان التوريد.»، كما نصت المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على: «دون الإخلال بالمادة الثانية من النظام ولأغراض تطبيق الاتفاقية والنظام في المملكة، تفرض الضريبة على كافة توريدات السلع والخدمات التي يقوم بها أي شخص خاضع للضريبة في المملكة، أو على تلك التي يتلقاها أي شخص خاضع للضريبة في المملكة في الحالات التي تطبق فيها آلية الاحتساب (التكليف) العكسي، وعلى استيراد السلع إلى المملكة.»، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة لصحة ما يطلب به المدعي.



القرار:

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

- قبول دعوى المدعي ... هوية وطنية رقم (...)، وإلزام المدعي عليه البنك ...، سجل تجاري رقم (...)، بدفع مبلغ وقدره (٣٥,٣٠٠) خمسة وثلاثون ألفًا وثلاثمائة ريال سعودي، تمثل قيمة مبلغ ضريبة القيمة المضافة المستحق استرداده للمدعي فيما يخص التوريد العقاري محل الدعوى.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (الثانية والأربعون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وقد حددت الدائرة ثلاثون يوماً موعداً لتسلم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسليم لثلاثون يوماً أخرى حسبما تراه.

وصلَّ الله وسلَّم على نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.